المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 28/01/2026

سؤال كتابي رقم: 8826

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: رفض تسليم شهادة إدارية لمواطن رغم توفره على حكم قضائي

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

رغم توجيهكم لدوريات بخصوص المنازعات القضائية، إلا أن بعض مسؤولي الإدارة الترابية لازالوا يمتنعون عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية رغم أن تنفيذها لا يحتاج لاعتمادات مالية، حيث لازال السيد قائد قيادة فاصك بإقليم كلميم يمتنع عن تسليم السيد لحبيب كمور شهادة إدارية تنفي الصبغة الجماعية عن عقاره الكائن بدوار فاصك (قيادة فاصك إقليم كلميم) رغم حصوله على حكم قضائي نهائي ورغم توصية من وسيط المملكة.

ونحيطكم علما، أن السيد لحبيب كمور تقدم بطلب للحصول على الشهادة المذكورة سنة 2020، غير أن السيد القائد رفض تسليمها له بدون مبرر، مما دفعه إلى اللجوء إلى القضاء، وبعد صدور قرار محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش سنة 2022، عمل السيد لحبيب كمور على تقديم طلب تنفيذ الحكم القضائي، غير أن السيد القائد رفض التنفيذ، ليتقدم بعد توصية من وسيط المملكة بطلب جديد بتاريخ 17/04/2025 عن طريق مفوض قضائي، غير أن السيد القائد رفض تسلمه.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل ضمان حصول السيد لحبيب كمور على الشهادة الإدارية المذكورة، وضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات التي تشكل انتهاكا واضحا للدستور وتمس بدولة الحق والقانون؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد